

الجمهورية اللبنانية

ادارة وإستثمار مرفأ بيروت

دفتر الشروط الخاص طلب عروض أسعار لتنفيذ أعمال

تجديد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF

لزوم المعلوماتية

في مرفأ بيروت

طلب عروض أسعار

ملخص عن الصفقة

إسم الجهة الشاربة	إدارة واستثمار مرفأ بيروت
عنوان الجهة الشاربة	مرفأ بيروت -منطقة الكرنتينا - بيروت لبنان - مدخل المرفأ مقابل البوابة رقم 14- المباني الإدارية / بلوك C -
رقم و تاريخ التسجيل	
عنوان الصفحة	استدراج عروض لتجديد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF لزوم المعلوماتية في مرفأ بيروت
موضوع الصفقة	تجدد إجازات: حماية البريد الإلكتروني (BESE) وجدار الحماية (Barracuda CloudGen WAF) بالإضافة إلى المؤازرة الفنية والصيانة لهذه الإجازات.
طريقة التلزيم	طلب عروض أسعار
نوع التلزيم	خدمات
مدة صلاحية العرض	/90 يوم من التاريخ النهائي لتقديم العروض
ضمان العرض	ضمان العرض بقيمة مقطوعة / \$400 / اربعينية دولار أمريكي
مدة صلاحية ضمان العرض	صلاحية ضمان العرض / 120 / يوم من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
ضمان حسن التنفيذ	10% من قيمة العقد
الإرساء	على أساس السعر الأدنى بعد استيفاء الشروط الفنية والإدارية
مكان استلام دفتر الشروط	إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مبني الإدارة العامة، مصلحة الديوان
مكان تقديم العروض	إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مبني الإدارة العامة، مصلحة الديوان
مكان تقييم العروض	إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مبني الإدارة العامة، غرفة فض العروض
مدة التنفيذ	12 شهراً
عملة العقد	الدولار الأميركي
دفع قيمة العقد	90% من قيمة الالتزام بعد تجديد الشهادات وانجاز الاعمال ذات الصلة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الصادر عن اللجنة المعنية في المرفأ.

الشروط الإدارية العامة

المادة 1: تحديد الصفة و موضوعها

إن الغاية من الإستدراج العروض هذا، تجديد إجازات حماية البريد الإلكتروني (BESE) وجدار الحماية (Barracuda CloudGen WAF) التي تنتهي صلاحيتها في 01/أيلول/2023 وذلك لمدة 12 شهراً، بالإضافة إلى المؤازرة الفنية والصيانة لهذه الإجازات في مرفأ بيروت.

The WAF is a critical part of the network infrastructure to ensure that Port Of Beirut data is secure and hackers will not be able to compromise the data or systems.

يريد مرفأ بيروت، من خلال الاستدرج العروض هذا التعاقد لمدة 12 شهراً مع شركة معتمدة رسمياً للعمل في لبنان على الانظمة الخاصة Barracuda CloudGen WAF و BESE ل القيام بتحديث الإجازات المذكورة أعلاه مع تأمين الصيانة والمؤازرة عند طلب مصلحة المعلوماتية في مرفأ بيروت لذلك.

طريقة الدفع : يتم تسديد مستحقات الملتزم بالدولار الاميركي نقداً على النحو التالي:

- 90% من قيمة الالتزام بعد تجديد الشهادات وانجاز الاعمال ذات الصلة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الصادر عن اللجنة المعنية في المرفأ.
- 10% المتبقية عند انتهاء مدة الالتزام بناءً على محضر الاستلام النهائي الصادر عن اللجنة المعنية. يجرى نشر الدعوة عبر الإعلان على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الالكتروني الخاص بمرفأ بيروت www.portdebeyrouth.com

يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه من خلال استلامه من مبني ادارة وأستثمار مرفأ بيروت كما يُنشر على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

عند التعارض بين أحكام دفتر الشروط هذا وأحكام قانون الشراء العام تطبق أحكام قانون الشراء العام.

يُطبّق على دفتر الشروط هذا أحكام قانون الشراء العام والأنظمة الأخرى المرعية الإجراء.

يُستحسن على العارض القيام بزيارة ميدانية لموقع العمل قبل تقديم الأسعار.

ب. مرفقات دفتر الشروط الصفة

- الملحق رقم 1 : الشروط الفنية
- الملحق رقم 2 : مستند التصريح/التعهد

- الملحق رقم 3 : مستند تصريح النزاهة

- الملحق رقم 4: جدول الاسعار

المادة 2: العارضون المسموح لهم الإشتراك بهذه الصفقة

يحق الاشتراك في إستدراج العروض هذا للشركات المعتمدة في لبنان والتي تمّت دعوتها للمشاركة ووافقت على تقديم عرضها وفق ما هو منصوص عليه في دفتر الشروط هذا.

إذا كان العارض اكثـر من شخص عليه ان يضم عقد الشراكة أو الإذاعة التجارية مصدقاً لدى كاتب العدل، وذلك تحت طائلة رفض طلب الاشتراك في المناقضة.

إن الشركاء يعتبرون حكماً متضامنين ومتكافلين بكل ما يعود لهذا العرض ويحق للادارة مطالبة كل منهم بكامل المسؤوليات الناتجة عنه، كما أن كل معاملة موقعة من أحدهم تعتبر موقعة من جميعهم.

المادة 3: طريقة التلزم والإرساء

يجري التلزم بطريقة المناقضة العمومية على أساس طلب عروض أسعار لكل وجميع البنود المذكورة في بيان الأسعار بطريقة الظرف المختوم.

يسند التلزم مؤقتاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى الإجمالي للصفقة.

إذا تساوت الأسعار بين العارضين بعد إعطاء السلع اللبنانية أفضليـة 10 بالمئة أعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها ، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية غير الملزـم المؤقت بـطريقـة القرعـة بين أصحاب العروض المتساوية .

المادة 4: شروط مشاركة العارضين / محتوى العرض

يحق الاشتراك في هذه الصفقة لكل شركة تم دعوتها لتقديم عرضها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية وتقديم العرض بالطريقة التالية:

1. يُقدم العرض بصورة واضحة وجليـة جداً من دون شطب او حـك او تـطـيـس

2. يصرّح العارض في عرضه أنه اطلع على دفتر الشروط الخاص هذا والمستندات المتممة له وأخذ نسخة عنه، وأنه يقبل الشروط المبينة فيه ويتعهد التقى بها وتنفيذها جميعها من دون أي نوع من أنواع التحفظ او الاستدراك وانه يقدم عرضه على هذا الأساس ويلصق على التصريح **طوابع مالية بقيمة 50.000 ل.ل.** **خمسين ألف ليرة لبنانية** تغطي المستندات كافة - صورة التصريح مرفقة بهذا الدفتر الملحق رقم 2.

3. يحدد العارض في عرضه عنواناً واضحاً له ومكاناً لإقامته لكي يتم إبلاغه ما يجب إبلاغه إياه بالسرعة الممكنة.

يجب أن تتضمن العروض المقدمة **لادارة وأستثمار مرفأ بيروت** للاشتراك في إستدراج العروض هذا، المعلومات والمستندات التالية وأي مستند مطلوب ضمن دفتر الشروط هذا ،تحت طائلة الرفض:

أولاً : الغلاف رقم 1 الوثائق والمستندات الإدارية

A- الشروط العامة الإدارية الموحدة:

1. كتاب التعهد- التصريح - وفق النموذج المرفق ربطاً (ملحق رقم 2) موقعاً وممهوراً من قبل العارض، ملصقاً عليه طوابع بقيمة 50.000 ل.ل. ويتضمن التعهد تأكيد العارض لالتزامه بالسعر وبصلاحية العرض .

2. إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفترض بالتوقيع عن العارض، ثبّين توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.

3. التقويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدق لدى الكاتب بالعدل.

4. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو "من يمثله قانوناً" لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزيم ، خالٍ من أي حكم شائن.

5. عقد الشراكة مصدق لدى الكاتب بالعدل في حال توجبه، والمحدّد في المادة السادسة من هذا الدفتر.

6. شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل اذا لم يكن خاضعاً، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وإن أصبح مسجلاً في فترة التنفيذ.

7. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
8. براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التلزم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
9. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري عائدة للشركة او المؤسسة لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم، على ان تتضمن هذه الافادة من ضمن بياناتها:
 - اسماء المفوضين بالتوقيع عن الشركة او المؤسسة.
 - موضوع الشركة او المؤسسة.
 - المدير.
 - رئيس المال.
 - كافة الوقouمات الجارية على الشركة او المؤسسة.
 - اسماء الشركاء والمساهمين في الشركة ولا سيما بيان اسماء حملة الاسهم الاسمية بالنسبة للشركات المساهمة.
10. افادة صادرة عن المحكمة المختصة - السجل التجاري- تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
11. ضمان العرض المحدد في المادة التاسعة من هذا الدفتر.
12. مستند تصريح النزاهة - الملحق رقم 3- وفق النموذج المرفق ربطاً موقعاً وممهوراً من قبل العارض.
13. نسخة عن دفتر الشروط الأداري موقع وممهور من قبل العارض على جميع صفحاته بدون أي تعديل على النص المطبوع .
14. تقديم إفادة صادرة عن الشركة المصنعة بإمكانية المشاركة في هذه المناقصة وتسلیم المطلوب كما وتقديم المساندة الفنية اللازمة.
15. كافة المستندات والكتالوجات الفنية وغيرها.
16. يعتبر العارض فور تقديم العرض ملزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزم، سنداً للقرار رقم 17 تاريخ 2020/5/12 الصادر عن مجلس الوزراء.

❖ يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه أصلية أو صور مصدقة عنها من المراجع المختصة وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزم.

ثانياً: الغلاف رقم 2 بيان الأسعار

يُقدم العارض بياناً بالأسعار - وفقاً للملحق رقم 4 ويتضمن السعر الإفرادي والإجمالي بالدولار الأميركي مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريض أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها.

في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام ويوضع عرض الأسعار ضمن ظرف مغلق منفصل يدون عليه إسم الصفقة واستدرج عروض لتجديد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF لزوم المعلوماتية في مرفأ بيروت.

ويشمل السعر كافة الالكلاف وأجور العمال في تنفيذ الصفقة، كذلك أسعار المواد والأدوات وكامل موجبات الملزتم من تعويضات عائلية وتعويضات ضمان وجميع الرسوم المرفأية والجمركية والبلدية، وكل ما يلزم لتسهيل الأعمال وفقاً للقواعد الفنية وجدول المواصفات المرفق ، بالإضافة إلى النفقات العامة والضرائب والثريات والأرباح. وفي حال خضوع الملزتم للضريبة على القيمة المضافة، عليه أن يقدم سعره مفصلاً مع السعر الإجمالي للصفقة بما فيه الضريبة على القيمة المضافة.

المادة 5: معاينة مواقع العمل

• يُستحسن على كل مشارك بالمناقصة إتمام زيارة ميدانية، ضمن الدوام الرسمي، وطلب موعد لذلك من خلال مصلحة الديوان.

لن يقوم المرفأ، وبأي حال من الاحوال تحت اي ظرف كان، بتوزيع او إعطاء اي مستندات او معلومات غير المستندات المرفقة اساسا بدقير الشروط.

إنها مسؤولية العارض السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية لتقديم عرضه الأفضل. مجرد تقديم العرض يعني لإدارة المرفأ أن العارض قد عاين موقع العمل، وتفحص جميع إلماكن، كما قدم أسعاره بما فيها جميع الموجبات القانونية نحو مستخدميه وعماله، وجميع نفقات الالتزام. لذلك لا يحق للملزتم فيما بعد، الادعاء بالجهل والتذرع بأي سبب كان لفسخ الالتزام كما لا يقبل منه أي تحفظ أو اعتراض على أي نوع من الأعمال موضوع دفتر الشروط هذا.

المادة 6: العروض المشتركة

لا يطبق

المادة 7: طلبات الاستيضاح

يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطّي حول دفتر الشروط خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض . يستوجب على الإدارة الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض.

الجمهورية اللبنانية
ادارة وإستثمار مرفأ بيروت

ويُرسل الإيضاح خطياً، في الوقت عينه، من دون تحديد هوية مصدر الطلب، إلى جميع العارضين الذين زورتهم الجهة الشارية بملفات التلزيم، وتطبق أحكام المادة 21 من قانون الشراء العام في حال ارتأت الإدارة اجراء تعديلات على دفتر الشروط لأي سبب كان أومبادرة منها أم نتيجة لطلب استضياع مقدم من احد العارضين، وفي كل ما يتعلق بعقد الاجتماعات مع العارضين.

المادة 8: مدة صلاحية العرض

1. مدة صلاحية العرض هي // **90 يوماً** من التاريخ النهائي لتقديم العروض .
2. يحق للإدارة أن تطلب من العارضين، قبل انقضاء فترة صلاحية عروضهم، أن يمددوا تلك الفترة لمدة إضافية محددة. ويمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادره ضمان عرضه.
3. على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم أن يمددوا فترة صلاحية ضمانات العروض، أو أن يقدموا ضمانات عروض جديدة تغطي فترة تمديد صلاحية العروض. ويعتبر العارض الذي لم يمدد ضمان عرضه، أو الذي لم يقدم ضمان عرض جديد، أنه قد رفض طلب التمديد هذا.
4. يمكن للعارض أن يعدل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادره ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلمه الجهة الشارية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.
5. تمدد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الاعتراضات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام، وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات. وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك.

المادة 9: ضمان العرض - المادة 34 من قانون الشراء العام -

1. ضمان العرض لهذه الصفقة بمبلغ **400 \$ اربعينية دولاراً أمريكي** (ويتم تقديمه نقداً على صندوق المرفأ لقاء إيصال صادر عنه).
2. مدة صلاحية ضمان العرض هي // **120** // مائة وعشرون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض .
3. يجدد مفعول ضمان العرض تلقائياً إلى أن يقرر إعادةه إلى العارض.
4. يُعاد ضمان العرض إلى الملزم عند تقديمها ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرُسُّ عليهم التلزيم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد.

المادة 10: ضمان حسن التنفيذ

1. تحدد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة 10% من قيمة العقد.
2. على العارض الذي يرسو عليه الالتزام ان يتقدم بضمان حسن التنفيذ بدلاً عن ضمان العرض وذلك ضمن مهلة // 15 خمسة عشرة يوماً من نفاذ العقد بعد توقيع العقد خطياً من قبل العارض، وإلا أمكن لإدارة المرفأ ان تفسخ العقد معه ومصادرة الضمان المؤقت واعادة الالتزام على نفقة العارض الناكل .
3. يبقى ضمان حسن التنفيذ ممتدًا طوال مدة التأمين، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملزم إلى حين إيفائه بكامل الموجبات.
4. يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملزم بعد انتهاء مدة التأمين وإتمام الاستلام النهائي الذي يجري بعد تأكيد الإدارية من أن التنفيذ جرى وفقاً للأصول وحسب متطلبات الصفقة.

المادة 11: طريقة دفع الضمانات

- يُدفع ضمان العرض كما ضمان حسن التنفيذ نقداً على صندوق المرفأ لقاء إيصال صادر عن الإدارة المالية للمرفأ.
- لا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بإيصال مُعطى من صندوق المرفأ عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته.

المادة 12: طريقة تقديم العروض

1. يوضع العرض ضمن غلافين مختومين يتضمن الأول الوثائق والمستندات المطلوبة في البند أولاً من المادة الرابعة أعلاه، ويتضمن الثاني الغلاف رقم 2 بيان الأسعار كما هو مطلوب في البند ثانياً من المادة الرابعة أعلاه، ويدرك على ظاهر كل غلاف:

- الغلاف رقم()
- اسم العارض وختمه .
- محتوياته
- موضوع الصفقة
- تاريخ جلسة التأمين.

2. يوضع الغلافان المنصوص عنهما في الفقرة 1 من هذه المادة ضمن غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من قلم مصلحة الديوان في مرفأ بيروت عند تقديم العرض مختوم ومحنون باسم "ادارة واستثمار مرفأ بيروت" ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع الصفقة والتاريخ المحدد لإجرائها ليكون بالأرقام على الشكل التالي: اليوم / الشهر / السنة، وذلك دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفتة أو عنوانه، وذلك تحت طائلة رفض العرض، وتكون الكتابة على الغلاف الموحد بواسطة الحاسوب على ستيرز بيضاء اللون تتصق عليه.
3. ترسل العروض بواسطة البريد العام أو الخاص المغفل أو باليد مباشرة إلى ادارة واستثمار مرفأ بيروت – **مصلحة الديوان في مرفأ بيروت**.
4. يُحدد الموعد النهائي لتقديم العروض وفق ما ينص عليه الإعلان المتعلق بهذه الصفقة، والمنشور على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام. يكون موعد جلسة التلزيم فوراً عند انتهاء مهلة استقبال العروض.
5. تزود الإداره العارض بإيصال يبيّن فيه رقم تسلسلي بالإضافة إلى تاريخ تسلم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.
6. تحافظ الإداره على أمن العرض وسلامته وسرّيته، وتケف عدم الاطلاع على محتواه إلا بعد فتحه وفقاً للأصول.
7. لا يفتح أي عرض تتسلمه إداره المرفأ بعد الموعد النهائي لتقديم العروض بالوقت والتاريخ ، بل يعاد مختوماً إلى العارض الذي قدّمه.
8. لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض واحد وفي حال تقديم أكثر من عرض ترفض كافة العروض المقدمة من قبله. أي خطأ في تقديم العرض بالشكل المحدد أعلاه يعرضه للرفض.

المادة 13: فتح وتقدير العروض

1. تفتح العروض لجنة التلزيم المنصوص عنها في المادة 100 من قانون الشراء العام حيث تتولى حصرًا دراسة ملف التلزيم وفتح وتقدير العروض وبالتالي تحديد العرض الأنسب سعراً ومضموناً، وذلك في جلسة علنية تعقد فور انتهاء مهلة تقديم العروض.
2. على رئيس اللجنة وعلى كلٍ من أعضائها أن يتّخذ عن مهامه في اللجنة المذكورة في حال وقع بأيّ وضع من أوضاع تضارب المصالح أو توقع الوقع فيه، وذلك فور معرفته بهذا التضارب.
3. يمكن للجنة التلزيم الاستعانة بخبراء من خارج أو داخل الإداره للمساعدة على التقييم الفني والمالي عند الاقتضاء، وذلك بقرار من المدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت. يخضع اختيار الخبراء من خارج الإداره إلى أحكام قانون الشراء العام.

4. يلتزم الخبراء السريه والحياد في عملهم ولا يحق لهم أن يقرّروا باسم اللجنة أو أن يشاركوا في مداولاتها أو أن يفصحوا عنها علانية، ويمكن دعوتهم للاستماع والشرح من قبل الجهات المعنية. كما يتوجّب على الخبراء تقديم تقرير خطّي للجنة يضمّ إلزامياً إلى محضر التلزيم.

5. في حال التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة، تؤخذ القرارات بأغلبية أعضائها ويدُون أيّ عضو مخالف أسباب مخالفته.

6. يحقّ حضور جلسة فتح العروض لجميع العارضين المشاركون في عملية التلزيم أو لممثليهم المفوضين كما يحقّ للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام.

7. تُفتح العروض بحسب الآلية التالية:

أ. يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عرض على حدة واعلان اسمه ضمن المشاركون في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين.

ب. يتم فض الغلاف رقم 1 الوثائق والمستندات الإدارية المنصوص عنها في المادة الرابعة اعلاه وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهدًا لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.

ج. يجري فض الغلاف رقم 2 بيان الأسعار للعارضين المقبولين شكلاً على حدة واجراء العمليات الحسابية الازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عرض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة في حال كان العرض خاضعاً لها، تمهدًا لإجراء مقارنة واعلان اسم الملزوم المؤقت.

د. تصحّح لجنة التلزيم أيّ أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدّمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري.

8. يمكن للجنة التلزيم، في أيّ مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكّد من المؤهلات أو فحص العروض المقدّمة وتقديرها.

تسجّل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي الادارة وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكّل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الصفقة المذكورة إستدراج عروض لتجديـد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF لزوم المعلوماتيـة في مرفـأ بيروـت رقم..... (تبعـاً للـمادة 9 من قـانون الشـراء العام).

1. لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهرى في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمطلبات مستوفياً لها.
2. لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين الادارة أو لجنة التلزيم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاخ من أي عارض.
3. ثُدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الصفة بحسب المادة 9 من قانون الشراء العام.
4. في حال كانت المعلومات أو المستندات الإدارية المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزيم الطلب خطياً من العارض المعنى توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة 3 من البند الثاني من المادة 21 من قانون الشراء العام.

المادة 14: استبعاد العارض

1. يحق للادارة أن تستبعد العارض من إجراءات التلزيم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في احدى الحالتين المنصوص عنهما في قانون الشراء العام وهي:
 - أ. في حال قام العارض بإرتكاب أي مخالفة أو عمل مُحظر بموجب أحكام هذا القانون أو أي جريمة شائنة أو أحد الجرائم المشمولة بقانون الفساد، لا سيما جرائم صرف النقود والرشوة، إذا عرض على أي موظف أو مستخدم حالي أو سابق لدى الادارة أو لدى سلطة حكومية أخرى، أو مَنَحَهُ أو وافق على مَنَحِه، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منفعة أو عملاً أو أي شيء آخر ذي قيمة، بهدف التأثير على تصرُّف أو قرار ما من جانب الادارة أو على إجراء تابعه في ما يتعلق بإجراءات التلزيم؛
 - ب. إذا كان لدى العارض ميزة تنافسية غير منصفة أو كان لديه تضارب في المصالح بما يخالف أحكام هذا القانون والقوانين المرعية الاجراء.
2. تقوم الادارة بإدراج كل قرار تتخذه باستبعاد العارض من إجراءات التلزيم بمقتضى هذه المادة، وأسباب ذلك الاستبعاد، في سجل إجراءات الشراء، كما يتم إبلاغ القرار إلى العارض المعنى.

المادة 15: حظر المفاوضات مع العارضين

تحظر المفاوضات بين إدارة المرفأ أو لجنة التلزيم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض. يجوز للعارض الذي لا يرغب بتقديم عرض نهائي أن ينسحب من إجراءات المناقصة دون أن يُسقط حقه في استرداد ضمان العرض الذي يكون قد قدّمه.

المادة 16: الأنظمة القضائية

خلافاً لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشاً وطنياً أفضلية بنسبة //10// عشرة بالمئة عن العروض المقدّمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

المادة 17: إلغاء الشراء و/أو أي من إجراءاته

يحق للإدارة أن تلغي الشراء و/أو أي من إجراءاته في أي وقت قبل إبلاغ الملتم الموقت إبرام العقد، في الحالات التي نصّت عليها المادة 25 من قانون الشراء العام.

المادة 18: قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار اخفاضاً غير عاديًّا

يحق للإدارة أن ترفض أي عرض إذا قررت أن السعر، مقترباً بسائر العناصر المكونة لذلك العرض المقدّم، منخفض اخفاضاً غير عاديًّا قياساً إلى موضوع الالتزام ودون القيمة التقديرية السريعة الموضوعة من قبل الإدارة وأنه يثير الشك لديها بشأن قدرة العارض على تنفيذ العقد.

يُدرج في تقرير التقييم قرار لجنة التلزيم برفض عرض ما وفقاً لأحكام قانون الشراء، وأسباب ذلك القرار وكل الإيضاحات التي جرت مع العارضين. ويبلغ العارض المعنى، على الفور، بقرار الإدارة وأسبابه.

وتُطبق أحكام المادة 27 من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

المادة 19: قواعد قبول العرض الفائز - التلزيم المؤقت وبدء تنفيذ العقد:

1. تقبل الإدارة العرض المقدّم الفائز وفقاً لأحكام الفقرة 1 من المادة 24 من قانون الشراء العام.

2. بعد التأكيد من العرض الفائز تبلغ الإدارة العارض الذي قدّم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قرارها

بشأن قبول العرض الفائز **التلزيم المؤقت** والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة

أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:

أ- إسم وعنوان العارض الذي قدّم العرض الفائز "الملتم الموقت"

ب- قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان

العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى؛

ج- مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة //10// عشرة أيام عمل.

الجمهورية اللبنانية
ادارة وإستثمار مرفأ بيروت

3. فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الادارة بإبلاغ الملزوم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدي //15// خمسة عشر يوماً.

4. يوقع المدير العام لدى ادارة واستثمار مرفأ بيروت العقد خلال مهلة //15// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملزوم المؤقت. يمكن أن تمدد هذه المهلة إلى //30// ثلاثة أيام في حالات معينة تحدّد من قبل الادارة.

5. يبدأ تاريخ نفاذ العقد عندما يتم توقيعه من الطرفين- الملزوم المؤقت والأدارة العامة لدى المرفأ، وعندما يصبح العقد نافذاً.

6. لا تتحذّل الادارة ولا الملزوم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الالتزام خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العرض المعني بالتزيم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.

7. في حال تمثُّل الملزوم المؤقت عن توقيع العقد، تصادر إدارة المرفأ ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للإدارة أن تلغي الصفقة أو أن تختراعرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في قانون الشراء العام وفي ملفات التزيم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول. تُطبق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات اللازمة.

المادة 20: دفع الطوابع والرسوم

1. ان كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملزوم بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.

2. يُسدد الملزوم رسم الطابع المالي البالغ //4/ بالألف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إبلاغ الملزوم تصديق الصفقة، و//4/ بالألف عند تسديد قيمة العقد.

3. كما يتوجب على المعهد تأمين التصاريف له ولعماله ولآلياته لدخول المرفأ على نفقته الخاصة.

المادة 21: مدة التنفيذ

1. إن مدة الالتزام هي **12 شهراً** تبدأ اعتباراً من تاريخ 01/أيلول/2023 على ان يتم تجديد الشهادات والاعمال ذات الصلة خلال مهلة شهر واحد كحد أقصى من تاريخ مهلة التنفيذ.

2. تسرى مهلة التنفيذ بعد عشرة أيام من تاريخ تبلغ الملزوم خطياً أمر المباشرة بالعمل من قبل اللجنة المكلفة بالشراف.

3. وإذا تبين للادارة أن العمل الذي يقوم به الملزوم غير كافٍ ولا يلبي حاجة الإدارة فيحق لها حينها فسخ العقد في الوقت الذي تراه مناسباً، وتطبق أحكام المادة 33 ثلاثة وثلاثون من قانون الشراء العام.

على الملزوم تأمين جميع وسائل التنفيذ من معدات ومواد ويد عاملة لكي ينجذب جميع الأشغال خلال مدة الالتزام حسب الشروط والمواصفات المرفقة ملحق رقم 4.

إن التعامل التجاري مع العارض الرابع لا يمكن أن ينشأ عنه مستقبلاً أية حقوق مكتسبة وبالتالي لا يحق لهذا الأخير المطالبة بأي نوع من التعويض بعد انتهاء مدة الالتزام.

المادة 22: قيمة العقد وشروط تعديلهما

1-. تكون البدلات المتفق عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محددة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التي نصت عليها المادة 29 من قانون الشراء العام.

أ. تطبيقاً لمعادلات تستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الإقتضاء دوليةً عندما لا تكون هذه المعادلات مغطاة ضمن قيمة العقد؛

ب. تطبيقاً لتعديلات ضريبية تؤدي إلى زيادة تكفة تنفيذ العقد؛

ج. عندما تبرز الحاجة إلى كميات إضافية لأشغال ولأسباب تتعلق بتوحيد المواصفات وذلك على ان لا تتعدي نسبة 15% من قيمة العقد .

د. في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 46 من قانون الشراء العام

هـ. عندما تصدر قوانين أو مراسم من شأنها التأثير على قيمة العقد، وعلى أن يعلّم ذلك بموجب تقرير من جهة الادارة.

2-. تراعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة 26 من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة 23: تنفيذ العقد والاستلام

1. يتم إسلام اعمال خدمة المناقصة موضوع الصفقة لجنة الاستلام المعنية وتقدّم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزوم. وتبيّن اللجنة في الاستلام المؤقت ما إذا كانت الخدمات التي جرى التعاقد عليها تم تنفيذها وفقاً لشروط العقد والعرض الموافق عليه والذي أصبح جزءاً من العقد، وما إذا كان الملزوم قد نفذ الموجبات الملقاة على عاتقه كافة.

2. وفي حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثين يوماً للاسلام، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن.
3. يجري الاستلام على مراحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن ان يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل مرحلة منها جزءاً من التلزيم.
4. يجري الاستلام المؤقت عند إسلام التجديد لـ Barracuda والاعمال المتصلة بها بعد التنسيق مع مصلحة المعلوماتية.
5. يجري الاستلام النهائي عند انتهاء مدة الالتزام ويتم اعداد محضر الاستلام النهائي من قبل لجنة الاستلام.
6. يجري الاستلام وفقاً لأحكام المادة 101 من قانون الشراء العام.

المادة 24: التعاقد الثانوي - المادة 30 من قانون الشراء العام

لا يطبق

المادة 25: الإشراف على التنفيذ

تقوم مصلحة المعلوماتية بالاشراف على متابعة إستدراج عروض لتجديد وصيانة تطبيق Barracuda لزوم المعلوماتية في مرفأ بيروت يومياً وعلى تنفيذ كامل الخدمات المطلوبة ضمن الصفقة.

المادة 26: الحوادث والمسؤوليات

1. يتحمل الملزם المسؤولية الكاملة عن كافة المخاطر والاضرار التي قد تصيب الغير و/او العاملين تحت إمرته أو التي تلحق بمنشآت الإدارة من جراء تنفيذ الأعمال.
2. على الملزם تصليح كل عطل وضرر قد يلحق بمنشآت الإدارة ناتجة عن الأعمال التي يقوم بها.
3. وفي حال المخالفة تقوم الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى نفقته وتحسم الأكلاف من قيمة ضمان حسن التنفيذ.

المادة 27: دفع قيمة العقد

- ان كافة الأسعار المقدمة في جدول الأسعار في الملحق رقم 4 هي بالدولار الاميركي وعليه :
- تدفع قيمة العقد بعد تنفيذه بالدولار الأميركي نقداً، بموجب فاتورة من الملزם، وعلى الشكل التالي:

- 90% من قيمة الالتزام بعد تجديد الشهادات وانجاز الاعمال ذات الصلة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الصادر عن اللجنة المعنية في المرفأ.
- 10% المتبقية عند انتهاء مدة الالتزام بناءً على محضر الاستلام النهائي الصادر عن اللجنة المعنية.
 - ثرد التوفيقات عند الاستلام النهائي.
 - يحق للادارة استبدال التوفيقات العشرية بضمانة موازية.

المادة 28: الغرامات

1. يتوجب على الملزم التقيد بالمهل المحددة في العقد وبشروط الموصفات الملزمة للعقد والتي تعد جزءاً من العقد، تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه.
2. تفرض الغرامات بشكل حكمي على الملزم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر.
3. تحسب غرامة تأخير نقدية نسبتها 1% من قيمة العقد، عن كل يوم تأخير في انجاز الأعمال المطلوبة، ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تزيد هذه الغرامات عن 10% من قيمة العقد، حيث انه بعد هذه النسبة يعتبر المتعهد ناكلاً.
4. إذا تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة، تطبق أحكام المادة 33 من قانون الشراء العام في هذا الشأن. وفي جميع الأحوال يُصدر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً إلى حين تصفية التلزم.
5. يغرم الملزم بقيمة الممتلكات العائدة للمرفأ أو للغير التي أتلفها مستخدموه وعماله عمداً أو إهمالاً.

المادة 29: أسباب انتهاء العقد ونتائجها

أولاً: النكول

يعتبر الملزم ناكلاً إذا خالف أحكام العقد او التقيد بشروط تنفيذ العقد أو بالموصفات المطلوبة وبكامل مرفقات الصفقة ، وبعد إنذاره رسميأً بوجوب التقيد بكافة موجباته من قبل الإداره ، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملزم بما طلب إليه. عندها وإذا اعتبر الملزم ناكلاً، يفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند أو لا من الفقرة الرابعة من المادة 33 من قانون الشراء العام.

ثانياً: الإنتهاء

- 1- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:
 - أ- عند وفاة الملزم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب موافقة التنفيذ من قبل الورثة.

- ب- إذا أصبح الملتزم مفلساً أو معسراً أو حلّت الشركة، وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- 2- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعرّض على الملتزم القيام بأيٍ من إلزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.
- ثالثاً: الفسخ**
- 1- يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أيٍ إنذار في أيٍ من الحالات التالية:
- أ- إذا صدر بحق الملتزم حكمٌ نهائياً بارتكاب أيٍ جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
- ب- إذا تحققت أيٍ حالة من الحالات المذكورة في المادة 8 من قانون الشراء العام
- ج- في حال فقدان اهلية الملتزم.
- 2- إذا فسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.
- رابعاً: نتائج انتهاء العقد**
- 1- في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة 33 من قانون الشراء العام، أو في حال تحققت حالة إفلاس الملتزم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تتبع فوراً، خلافاً لأيٍ نص آخر أحكام الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- 2- لا يترتب أيٍ تعويض عن الخدمات المقدمة أو الأشغال المنفذة من قبل من يثبت قيامه بأيٍ من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- 3- ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني التابع لمرفأ بيروت وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة 30: الاقطاع من الضمان

يحتفظ مرفأ بيروت بحقه في رفض الأشغال والأعمال إذا ثبت أنها معيبة لجهة استعمالها أو غير مطابقة لما هو ملحوظ في دفتر الشروط، وعليه فإن المتعهد هو وحده المسؤول مالياً عن كل تعديل بالأشغال والأعمال الناتجة عن عيوب أو أخطاء بالتنفيذ.

إذا ترتب على الملزوم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حق لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملزوم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتبر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة 33 من قانون الشراء العام.

المادة 31: الاقصاء

تطبق أحكام الإقصاء على الملزوم الذي يعتبر ناكلاً أو الذي يصدر بحقه حكم قضائي وفقاً لما نصت عليه المادة 40 من قانون الشراء العام.

المادة 32: القوة القاهرة

إذا حالت ظروف استثنائية وخارجية عن ارادة الملزوم دون التسليم في المدة المحددة، يتوجب عليه ان يعرضها فوراً وبصورة خطية على الإدارة المعنية والتي يعود لها وحدها الحق بتقدير الظروف لجهة قبولها أو رفضها وعلى الملزوم الرضوخ لقرارها في هذا الشأن.

المادة 33: النزاهة

تطبق أحكام المادة 110 من قانون الشراء العام.

- 1- تشرط الإدارة على المتعاملين معها الالتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية والمواطنة الصالحة بخاصة خلال فترة الشراء وتتنفيذ العقد تحت طائلة اتخاذ قرارات استبعاد بحقهم وفق ما نصت عليه المادة 8 من قانون الشراء العام. ولتحقيق هذا الموجب، على العارضين والملزمين الامتناع عن الممارسات التالية:
 - أ. "ممارسة فاسدة" وتعني عرض أو استلام أو تسليم أو استدراج أي شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للتاثير في عمل مسؤول عام في عملية الشراء أو في تنفيذ العقد.
 - ب. "ممارسة احتيالية" تؤدي إلى تشویه الحقائق أو إغفالها للتاثير في عملية الشراء أو تنفيذ العقد.
 - ج. "مارسات توافقية" من شأنها وضع أية خطة أو ترتيب بين اثنين أو أكثر من العارضين بهدف تقديم أسعار على مستويات زائفة وغير تنافسية.
 - د. "مارسات قهرية" تؤدي إلى إيهاد أشخاص في أنفسهم أو في أهلهم أو في ممتلكاتهم، أو التهديد بإيذائهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للتاثير في مشاركتهم في عملية الشراء أو تنفيذ عقد شراء.
 - هـ. أي ممارسة تؤدي إلى التاثير سلباً في عملية الشراء وبما يخالف مبادئ هذا القانون.
- 2- لا يحق للملزوم أو شركائه أو العاملين لديه تقاضي أية تعويضات أو عمولات أو حسومات أو دفعات متعلقة بالالتزام، غير المبالغ المستحقة بموجب العقد المبرم مع الإداره.

المادة 34: الشكوى والإعتراض

يحق لكل ذي صفة ومصلحة، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الإعتراض على أي إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعمده أو تطبقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، ويكون مخالفًا لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام، وتطبق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام في هذا الشأن، على ان تتبع إجراءات الإعتراض المعمول بها لدى مجلس شورى الدولة لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام

**الجمهورية اللبنانية
ادارة وإستثمار مرفأ بيروت**

المادة 35: القضاء الصالح

إن القضاء اللبناني وحده هو المرجع الصالح للنظر في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الإدارة والملتزم من جراء تنفيذ هذا الإلتزام.

ادارة واستثمار مرفأ بيروت

الرئيس المدير العام بالتكليف

عمر عبد الكريم عيتاني

المُلْحِق رقم 1

Functional Requirements for Renewal

Type	Part #	DESCRIPTION
1	LIC BWF660a-e	<u>Barracuda Web Application Firewall 660</u> Barracuda Web Application Firewall Appliance 660 Energize Updates Renewal 12 months
2	LIC BWF660a-h	Barracuda Web Application Firewall Appliance 660 Instant Replacement Subscription Renewal 12 months
3	LIC BNGF380a-e	<u>Barracuda CloudGen Firewall F-Series F380</u> Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Energize Updates Renewal 12 months
4	LIC BNGF380a-h	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Instant Renewal 12 months
5	LIC BNGF380a-e	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Energize Updates Renewal 12 months
6	LIC BNGF380a-h	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Instant Replacement Renewal 12 months
7	LIC EP-EGD-Usr-1M	<u>Barracuda Essentials - Security Edition</u> Email Protection, Email Gateway Defense, per User (25 Users), Renewal 12 months

1. Preventive maintenance: On-Site Visit based on IT's requirements (at least once per quarter)
2. Provide technical support to IT's team
3. Back-to-back support contract with Barracuda
4. Renewal of 12 months starting from 01/Sep/2023
5. Update WAF documentation
6. Present support contract renewal issued by Barracuda

المُلْحِق رقم 2

تصريح / تعهد

للاشتراك في إستدراج عروض أسعار لتنفيذ أعمال
تجديد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF لزوم المعلوماتية
في مرفأ بيروت

..... أنا الموقع ادناه
..... الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة
..... المتخذ لي محل اقامة
..... منطقه ملك شارع
..... رقم الهاتف ، مكتب فاكس،
.....

اعترف بانني اطلعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الادارية والفنية الخاصة للاشتراك في هذا التلزيم التي تسلمت نسخة عنها. واصرح انني وبعد الاطلاع على هذه المستندات التي لا يمكن باي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة، اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وباللتزيم بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

وأنني تقدمت لهذا الإلتزام للاشتراك بالمناقصة العمومية التالية:

للاشتراك في إستدراج عروض أسعار لتنفيذ أعمال تجديد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF لزوم المعلوماتية في مرفأ بيروت رقم.....، كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذًا بعين الاعتبار كل شروط التلزيم ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتمل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاً عاماً.

التاريخ

طوابع بقيمة
خمسون ألف ليرة

ختم وتوقيع العارض

المُلْحِق رقم 3

تصريح النزاهة¹

عنوان الصفة : إستدراج عروض أسعار لتنفيذ أعمال تجديد وصيانة تطبيق Barracuda لزوم المعلوماتية في مرفأ بيروت CloudGen WAF

الجهة المتعاقدة:

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن

الشركة: _____

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

1. ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفة.
2. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
3. لم ولن نقوم، ولا أيّ من موظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بمارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو معرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا.
4. لم نقدم، ولا أيّ من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركون بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
5. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيًّا كان موضوعها ونقل سلفًا بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعه بشأنه .
إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

الختم

التاريخ: _____
والتوقيع

¹- يُرفق هذا التصريح بالعرض

الجمهورية اللبنانية
ادارة وإستثمار مرفأ بيروت

الملحق رقم 4

إسตราيج عروض أسعار لتنفيذ أعمال تجديد وصيانة تطبيق Barracuda CloudGen WAF لزوم المعلوماتية
لمدة 12 شهراً وبالدولار الاميركي نقداً

Type	Part #	DESCRIPTION	PRICE (\$)
<u>Barracuda Web Application Firewall 660</u>			
1	LIC	BWF660a-e	Barracuda Web Application Firewall Appliance 660 Energize Updates Renewal 12 months
2	LIC	BWF660a-h	Barracuda Web Application Firewall Appliance 660 Instant Replacement Subscription Renewal 12 months
<u>Barracuda CloudGen Firewall F-Series F380</u>			
3	LIC	BNGF380a-e	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Energize Updates Renewal 12 months
4	LIC	BNGF380a-h	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Instant Renewal 12 months
5	LIC	BNGF380a-e	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Energize Updates Renewal 12 months
6	LIC	BNGF380a-h	Barracuda CloudGen Firewall Appliance F380 Instant Replacement Renewal 12 months
<u>Barracuda Essentials - Security Edition</u>			
7	LIC	EP-EGD-Usr-1M	Email Protection, Email Gateway Defense, per User (25 Users), Renewal 12 months
8		Preventive maintenance+technical support+...
المجموع العام (من بند 1 الى بند 8)		

..... التفاصيل : د.م.

التاريخ :

توقيع وختم العارض :